



ندوة المراجعة الوظيفية

الاثنين 26 أكتوبر 2020



في إطار اختتام المرحلة الثانية من برنامج المراجعة الوظيفية للوزارات والمندرج ضمن المشروع الإصلاحى الشمولى للإدارة التونسية، تمّ من خلال ندوة نظمتها مصالح الوزارة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية صباح الاثنين 26 أكتوبر 2020، تقديم النتائج المسجلة بعد هذه المرحلة من البرنامج والمتمثلة أساسا في:

-الحلول المقترحة لتحسين فعالية الهياكل من خلال الحرص على مواءمة نطاق الهيكل وحجمه مع مهامه الفعلية والتقليص من ازدواجية الوظائف.



اقترح السبيل الكفيلة بضمان التّصرّف الاستشراقي في الموارد البشريّة.
-مراجعة الإجراءات القائمة وتحديد الوظائف والكفاءات الجديدة.
-تدعيم القدرات الفنيّة من خلال تكوين وتدريب الإطارات المكلفة بالقيام بالمراجعة الوظيفيّة.

-اقترح تنظيم هيكلية لكلّ وزارة معنيّة بالمراجعة وفقا للتقسيم البرامجي للتّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف مع تحديد الوظائف العليا بالوظيفة العموميّة وكذلك الوظائف الممكن تغييرها.

-إعداد دليل للمراجعة الوظيفيّة.

-إعداد وثيقة نموذجيّة ودليل إجراءات لمراجعة الهياكل التنظيمية.

-دعم تنفيذ التّوصيات الناتجة عن أعمال المرحلة الأولى من المراجعة الوظيفيّة التي شملت الوزارات المكلفة بالتّربية والماليّة والصّحة والتّجهيز وخاصّة تلك المتعلقة بإعداد لوحة مؤشرات لكلّ وزارة وبرنامج متابعة.

وتهدف المراجعة الوظيفية إلى تعزيز قدرات الإدارة المركزية والارتقاء بأدائها من خلال تدقيق وظائف وهيكلية الوزارات وتحديد مكامن الضّعف والقوّة بما يضمن ملاءمتها مع الأحكام الدستورية ومقتضيات اللامركزية والتشريعات الهيكلية ومن أهمها القانون الأساسي للميزانية من جهة، وترشيد استعمال مختلف الموارد الموضوعية على ذمتها من جهة أخرى وذلك من خلال نظام هيكلية مرنة قادر على تحقيق الأهداف وفق رؤية شاملة تروم:

-إعادة هيكلية الدولة وضبط مجال تدخلها وتسهيل تنفيذ الإصلاحات.

-فتح الآفاق أمام الأعوان العموميين.

-ملاءمة الموارد البشريّة للمواصفات المطلوبة (profils) لكلّ خطة.

-ضمان الاستغلال الأمثل للموارد.

-تدعيم العلاقة بين الهياكل اللامركزية والهياكل الإدارية المتفرّعة عن الوزارات في إطار اللامحوريّة كتدعيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ.





